الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ١٠٥ «غير اعتيادى») يوم الخميس ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ (السنة الثالثة والتسعون)

كتاب الاستقالة

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

بتاريخ ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

مولاى صاحب الجلالة

تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها العالية ودعتنى الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغاء الحماية التى ضربت عليها . فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت الى رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة .

ولقد كان من الواجب علىّ فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدى جلالتكم ويدى البلاد عهدا بما اختطه من وجوه تحقيق أمانيها ، لذلك رفعت الى سدتكم الملكية فى الكتاب الذى أنهيت فيه الى جلالتكم بقبول تأليف الوزارة ، بيانا عن خطتنا كان فى مقدمة ما جاء فيه انها تنفيذا لارادة جلالتكم ستعمل على اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الاشراف على العمل السياسى المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على الغاء الأحكام العرفية .

ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفقت فى ظل عطف جلالتكم الى تحقيق ما اختطته لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم ، وهو الآن تحت النظر . كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم إلا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، إلا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ماجرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك أصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه . وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب . ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة . وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها .

أما ما يتعلق بالغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا إذ اتفق على قانون "اقرار الاجراءات العسكرية" الذى اشترط لالغائها ، وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بارادة حكومة جلالتكم .

ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة سيفر . فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها . وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد .

وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى .

لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى الى أعتاب جلالتكم ، شاكرا ما لقيته فى عمل من العطف والتعضيد ، سائلا المولى عز وجل أن يهيئ لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة .

وانى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ،

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ثروت

أمر ملكى رقم ٨٦ لسنة ١٩٢٢

بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عزيزى ثروت باشا

اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم ،

صدر بسراى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فؤاد